http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1357) السنة السادسة - الخميس (30) تشرين الاول 2008

عن الغارة الامريكية على سوريا

وليد الحيدري

هناك وقائع عديدة تجعل التبرير الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية بعبور مروحياتها الحدود وشن اعتداء مسلح على الاراضي السورية مشبوها من حيث التوقيت ومحرجا للحكومة العراقية. فالادعاء الامريكي بسماح سورية للارهابيين العرب بدخول العراق هو قديم، ومكرر، ومبحوث من قبل القيادات العراقية والسورية، واتخذت اجراءات بشأنه من قبل الجانبين، كما ان الولايات المتحدة نفسها ناقشته مع مسؤولين سوريين على اعلى المستويات، ويمكن مراجعة هذه الاتصالات في الارشيف الصحفي الاعتيادي. فما الذي حدا بجيش الاحتلال بعبور الحدود ليشن غارته المسلحة على اراضي سوريا ويقتل عددا من المواطنين الآن؟ هل كان ثمة حالة عاجلة استدعت منه ذلك؟

لو صدقنا الادعاءات الامريكية لقبلنا ان جيشهم غفر لسورية عشرات الالوف من حوادث التسلل التي قد يعترف بها الجانب السوري نفسه بحجة طول الحدود وعدم امكاناته بمراقبتها، ليصمم فجأة قتل مهرب للسلاح ودليل للارهابيين عبر الحدود العراقية السورية. حتى لو استخدما كلمة اقل "دينية" من (غفر)، من مثل تناسى او ركن الى الواقع أو قبل، فإن رد الفعل هذا، الجديد تماما، والعنيف بعد سنوات، يبدو غريبا ومشبوها ولامعنى له. كيف نفهم ان الامريكان ركنوا طويلا الى الاتصالات مع الجانب السوري في موضوع التسلل، فضلا عن اعتمادهم على اتصالات الجانب العراقي معهم، وقد اعطت هذه الاتصالات نتائج ايجابية ملحوظة، لكي يستبدلوها فجأة بزمجرة خطرة ملطخة بالدم؟

حتى لو كان الامريكان صادقين بوجود مهرب سلاح وشخص بمواصفات معينة مطارد من قبلهم، وقوات الصحوة في المنطقة الغربية يعترفون بوجود مثل هذا الشخص، الا ان هذا لا يبرر لهم مدّ المطاردة الى الاراضي السورية من اجل التخلص منه، والاساءة الى العلاقات العراقية السورية التي كانت قد تحسنت على الرغم من كل شيء. ابهذه العمليات السخيفة تصان حدودنا التي فتحت من دون مسوغ لمدة طويلة؟

لا بد أن نشير هنا الى أن التهريب عبر الحدود ما بين سورية والعراق قديم جدا، ويتم بصورة سرية، أما بعد الاحتلال فبات علنيا. وبفضل قوات الاحتلال لا غير باتت الحدود العراقية شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، مفتوحة لكل من هب ودب، وبعد ان كان التهريب لا يعدو تجارة غير قانونية بالسلع، أصبح بفضل (الليبرالية) العسكرية الامريكية يمرر الارهابيين بأسلحتهم وأموالهم ومنشوراتهم. والحال إن الحدود العراقية التي كانت "آمنة ومفتوحة" لفترة طويلة، بقدر ما استوردت الخوف وشياطينه من القتلة والمجرمين والتكفيريين، صدّرت، وبطريقة علنية، دبابات العراق وآلياته وصواريخه ورادراته ومحركات طائراته المفككة الى بلدان الجوار، هذا اذا ما تناسينا ثروته الحيوانية ونفطه وآثاره. إن الامريكان ينسون مآثرهم هذه التي حطمت العراق وفككت دولته الوطنية. وإذا ما كانوا قد تنبهوا بعد فوات الاوان الى كل هذا الخراب الذي لحق بالعراق بفضل فتح حدوده على استيراد المخربين وتصدير الثروة بما فيها تصدير اللاجئين، فليس عليهم ان يزمجروا على بلدان الجوار في كل صغيرة وكبيرة، بل عليهم ان يقووا اهل العراق ويتركونهم لحل مشكلاتهم مع دول الجوار، ولسوف تكون زمجرتهم إذا ما زمجروا، مقنعة اكثر، بل وجزءا من تراث قديم من الزمجرة المتبادلة بين الاشقاء والجيران.

> إن الحكومة العراقية تعرف قبل غيرها أن الاساءة الى العلاقات مع الجار السوري يضر بمصالح العراق اولا وقبل كل شيء ولا يحقق لها اي مكسب في حربها ضد الارهاب واستتباب الامن الداخلي. إن الامريكان راحلون بينما الجار السوري باق ليس على المستوى الجغرافي وحسب بل والقومي والتاريخي والثقافي.

الامر المشبوه في العملية الامريكية أنها جاءت أثناء ما كانت الحكومة العراقية تناقش الاتفاقية الامنية مع الامريكان، مع كامل احراجاتها على المستوى الداخلي والاقليمي، بحيث بدا الامر كما لو ان واحدا من آفاق هذه الاتفاقية هو جعل العراق قاعدة انطلاق امريكية ضد دول الجوار. إن سعي الحكومة العراقية المعقول في اعادة الطمأنينة الى دول الجوار من هذه الاتفاقية، وقيامها باتصالات مع هذه الدول بهذا الشأن بات يواجه صعوبة اضافية. والمؤسف أن الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ زاد الامر سوءا، بتصريحاته التي تبرر المقامرة الامريكية ضاربا عرض الحائط تحسن العلاقات ما بين العراق والجارة سورية. إن الحكومة العراقية تعرف قبل غيرها أن الاساءة الى العلاقات مع الجار السوري يضر بمصالح العراق اولا وقبل كل شيء ولا يحقق لها اي مكسب في حربها ضد الارهاب واستتباب الامن الداخلي. إن الامريكان راحلون بينما الجار السوري باق ليس على المستوى الجغرافي وحسب بل والقومي والتاريخي والثقافي.

للأمريكان حساباتهم الغامضة، وقد اكدت تجربة الاحتلال ذلك اكثر من مرة، كما اكدت انهم يخطؤون، بل ويخطؤون على نحو كارثي، ويستدرجون الى اقتراف الاخطاء بسبب سذاجتهم وغرورهم وعدم فهمهم لما يجري بمنطقتنا. المهم هنا هو ان نتثبت من حساباتنا الوطنية قبل كل شيء وعلى وجه الدقة. إن قوة العراق الحقيقية، في أي اجراء يتخذه على مستوى الحفاظ على امنه الداخلي، بما في ذلك عقد اتفاقية امنية مع امريكا، يتلخص ببناء دولة القانون والديمقراطية وتجاوز مرحلة المحاصصة الطائفية التي جعلت العراق ضعيفا ومشبوها وغير قادر على بناء دولة قوية. إن عقدة دول الجوار لن تتحلل في هواء التآمر والضغينة والاستعراضات بل ببناء مفاصل قوى المنعة والاقتدار في الوطنية العراقية. إنها علامة السير والسلوك التي يجب ان نرفعها امام انظار العالم.

الحكومة عدتها افضل « الممكن»

البيت الابيض: الباب قد تم اغلاقه بخصوص المفاوضات

بغداد/ المدى

أعلنت واشنطن رفضها لإدخال أي تعديل على مشروع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق.فيما قال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ إن المسودة التي أقرتها بغداد وسيرفعها رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الجانب الأميركي هي «أفضل الممكن».

وكان البيت الابيض قد اعرب امس عن معارضته الشديدة لإجراء أية تعديلات جديدة على المسودة النهائية للاتفاقية الأمنية مع بغداد، وقالت دانا بيرينو المتحدثة باسم البيت الابيض، إن الإدارة الأميركية لم تتسلم حتى الآن التعديلات الجديدة التي يطالب بها الجانب العراقي، واصفة الاتفاقية بالجيدة وأن أي تعديل إضافي سيكون أمرا في غاية الصعوبة، على حد قولها.

وأضافت بيرينو قائلة: «نعتقد بأننا قدمنا لهم أفضل عرض ممكن وقلنا لهم منذ إسبوعين إن أي شيء يريدون تغييره سيكون من الصعب تحقيقه، ونعتقد أن الباب قد تم إغلاقه تقريبا بخصوص هذه المفاوضات».

وأوضحت بيرينو أن البيت الابيض لم يطلع بعد على التعديلات التي طالبت بها الحكومة العراقية، مضيفة بالقول: «لم نطلع على هذه التعديلات بعد والتي سيطلع عليها قريبا رئيس وفدنا المفاوض السفير رايان كروكر ولكني أعيد القول هنا بأن من الصعب جدا تغييرَ نص المسودة».

وقد بحث رئيس اقليم كردستان العراقي مسعود بارزاني امس الاول في واشنطن مع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس مشروع الاتفاقية.

وصرح بارزاني للصحفيين أنه تمت مناقشة الاتفاق بتفاصيله. الا ان الزعيم الكردي لم يوضح ما التعديلات التي يقترحها العراق على المشروع.

وقد رجحت وسائل إعلام أمريكية أن البنتاغون لن يقبل بالتعديلات على الاتفاق التي تبنتها الحكومة العراقية وكلفت رئيس الوزراء نوري المالكي الاثنين الماضي بعرضها على الأمريكيين. كما أن أكثر من مصدر رسمي أمريكي وصف مسودة الاتفاق بالنهائية وبأن من شأن التعديلات العراقية أن تودي بالمشروع إلى طريق مسدود.

وتشمل التعديلات بين قضايا أخرى إسناد اختصاص تحديد ما إذا كان العسكريون الأمريكيون في حالة دوام من عدمه وما إذا ارتكبوا أو لم يرتكبوا جرائم خارج قواعدهم، إلى السلطات العراقية ومنحها أيضا سلطة فحص الشحنات التي يجلبها الأمريكيون إلى داخل التراب العراقي.

وقد حذر المسؤولون الأمريكيون ما أسموه بالعواقب الوخيمة لتاخر توقيع الاتفاقية، ورأى وزير الدفاع روبرت غيتس ان الباب قد أغلق تقريبا أمام المزيد من المفاوضات.

الى ذلك أبدت الحكومة العراقية «تفاؤلها» بأن واشنطن «لن تغلق الأبواب» أمام التفاوض في شأن التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء العراقي على الاتفاق الأمني المزمع مع الولايات المتحدة.

وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ في حديث إلى برنامج «ساعة حرة» عبر قناة «الحرة» إن المسودة التي أقرتها بغداد وسيرفعها رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الجانب الأميركي هي «أفضل الممكن».

وفي شأن التلويح الأميركي بالانسحاب من العراق نهاية ٢٠٠٨ إن لم يتم توقيع الاتفاق الأمني، نقل الدباغ عن المالكي أنه «يعتقد بأن القوات العراقية الحالية إن لم يبق لها خيار فستدافع عن العراق برغم عدم وصولها إلى كل الجاهزية، لن يطلب العراق أن تبقى قوات الولايات المتحدة بشروط تفرضها هي».

وعن الغارة الأميركية على موقع داخل الأراضي السورية قال الدباغ إن موقف الحكومة العراقية هو رفْض هذه العملية، لافتاً إلى أن مسوّدة الاتفاق الأمني تمنع القوات الأميركية من تنفيذ عمليات كهذه، و«عند أي خرق لهذا الاتفاق وفي حال الاعتداء على أي دولة من دول الجوار أتصور أن العراق سيكون في حلٍ من التزامات الاتفاق وسينهيه، لأنه إذا لم تلتزم الولايات المتحدة ببنود أساسية فيه فلا معنى له»، مطالباً الجانب الأميركي بـ» ضمانات بأن هذه العملية لن تتكرر أبداً لا على سوريا ولا على أي من دول المنطقة».

وعن التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء قال: «جُمعت تعديلات الوزراء وأُخذ منها ما يراه مجلس الوزراء ضرورياً وجوهرياً ومناسباً. الاتفاق لم يعد في إطار اتفاق «سوفا» أو اتفاقاً طويل الأمد بل تحوّل إلى اتفاق لانسحاب القوات وتنظيم مؤقت لوجودها حتى انسحابها في نهاية ٢٠١١. كما أعيدت صياغة بعض البنود قانونياً بما يضمن أن تكون للعراق سيادة في كل بند، مثل البنود المتعلقة بالمقاولين الذين تتعاقد معهم الحكومة الأميركية ومسألة دخول الأفراد وخروجهم، والأسلحة التي تدخل.

وتوقع أن الحوادث والمخالفات ستكون قليلة لأن «القوات الأميركية ستنتقل بداية ٢٠٠٩ إلى معسكرات وبالتالي احتكاكها بالمواطنين العراقيين» لن يكون كما في السابق. وعمّا إذا كان الاتفاق بالصيغة التي ستطرحها الحكومة العراقية يحفظ السيادة قال: «نتحدث عن خيارين هما التمديد للقوات المتعددة أو الاتفاق، لا يوجد خيار ثالث إلا المجهول، وبالتالي لا نتحدث عن شيء مثالي بل عن الممكن الذي نقدر عليه وتوصّل عبره المفاوض العراقي إلى اتفاق هو أفضل الممكن عملياً.

وهل الحكومة العراقية متفائلة بأن الجانب الأميركي سيقبل التفاوض في شأن التعديلات؟ أجاب: «نحن متفائلون. بعدما صُرف هذا الوقت الطويل من التفاوض لا يمكن للجانب الأميركي أن يسد الأبواب، ورَأَيْنا أن مسؤولين أميركيين لم يغلقوا الأبواب، ولا أتصور أنه من الحكمة والمنطق أن تُغلق الأبواب.

وعن التحذيرات الأميركية من مخاطر عدم التوقيع ومنها الرسالة المنسوبة إلى قائد القوات الأميركية في العراق الجنرال ريموند أوديرنو وفيها إنذار بوقف التعاون العسكري واللوجستي والاستخباري مع بغداد قال العراقيون يدركون مخاطر الـ«نعم» ومخاطر الـ«لا» لهذا الاتفاق. لا أعتقد أن رسالة الجنرال أوديرنو هي تحذير بقدر ما هي إعطاء معلومات وبيانات إلى بعض المسؤولين العراقيين».

وعمّا إذا كانت بغداد ستطلب تعديلات في القرار الدولي إذا اضطرت إلى اللجوء للأمم المتحدة لتعديله قال: «التعديلات ليس مرحباً بها من الآخرين (...). الرغبة العراقية هي تغيير القرار لكن الوقت لا يسمح بإقناع الجانب الأميركي بالتغييرات، الخيار الوحيد المتاح أمام العراق هو التمديد للوضع الحالي كما كان يمدد سابقاً».

وهل ستوافق إيران على الاتفاق بتعديلاته العراقية الجديدة؟ قال: «لا أستطيع الإجابة عن إيران، إيران لها موقف ضدّ الاتفاق على طول الخط ومن حيث المبدأ، رفض الاتفاق لا ينبع من كونه أفضل أو أسوأ، نقدّر شعور الخطر لدى إيران لكن هذا لا يجبرنا على أن نقبل أو نرفض بناء على رؤية آخرين».

وعن تداعيات العملية الأميركية داخل الأراضي السورية وتأثيرها على العلاقات العراقية- السورية قال الدباغ: «الاتفاق المزمع يُلزم الولايات المتحدة أن لا تقوم بأي عمل من هذا النوع ضد سوريا أو إيران أو أي دولة من دول المنطقة. العراق ليس قاعدة كتلك الموجودة في المنطقة وتستخدمها القوات الأميركية على الآخرين.

وكرّر الطلب من سوريا أن تتعاون أمنياً مع الحكومة العراقية «حتى نمنع أي أذى للعلاقات (...) هذه المجموعات الإرهابية لن تنفع سوريا وستنقلب على سوريا، هذه مجموعات شيطانية تؤذينا ونؤذي شعبنا وأشقاءنا في سوريا. لا نريد لهذه الحوادث المعزولة أن تؤثر في العلاقة، ولن نسمح للجماعات الإرهابية أن تخرب العلاقات في ما بيننا».

واسط تتسلم ملفها الامني لتنضم الى 12 محافظة عراقية

الربيعي: قريبا سنتسلم الملف الامني في كركوك وصلاح الدين

واسط/ المدى

تسلمت القوات العراقية اليوم الاربعاء الملف الأمني لمحافظة واسط من القوات الامريكية لتكون المحافظة الثالثة عشرة التي تتسلم ملفها الامني من بين ١٨ محافظة عراقية في ظل تحسن الاوضاع الامنية في البلاد.

وقد وافق مجلس محافظة واسط على تسلم الملف الامني من القوات الامريكية في موعده بعد مباحثات اجراها مع وفد يمثل القوات الامريكية.

وقال موفق الربيعي مستشار الامن الوطني في كلمة في احتفال التسليم في ملعب لكرة القدم في الكوت « نتسلم اليوم المسؤولية الامنية في واسط « معلنا في الوقت نفسه انه سيتم في غضون أسابيع قليلة تسلم الملف الامني في محافظتي كركوك وصلاح الدين.

واضاف ان هذه المحافظة «حققت كفاءة في قدرات السلطة المدنية والمستوى الامني وقدرات الجيش والشرطة من النواحي كافة وفي مقدمتها التدريب ومستوى التنسيق» معتبرا ان هذا اليوم هو « يوم وطني لواسط وأبنائها «.

ويأتي تسليم السلطات في واسط بعد اسبوع من تسلم محافظة بابل المجاورة.

وتابع الربيعي ان « العراق رسم المعالم الجديدة ليكون بلدا مزدهرا بعد ان حقق انتصارات على القاعدة التي فقدت قدرتها «.

وأضاف الربيعي أن « تسلم الملف الأمني من القوات المتعددة الجنسيات يأتي بعد تدمير شبكات القاعدة وإجبارها على الهجرة من العراق الى الدول الأخرى « مشيرا الى ان « موسم الهجرة العكسية الى المنابع التي جاء منها هؤلاء الارهابيون الاغراب قد بدأ «.

وقال ان «هذا ما حذرنا منه دول الجوار، فمسؤولية محاربتهم لا تقتصر على العراق».

واكد الربيعي انه «سيتم خلال الاسابيع القليلة المقبلة تسلم ملفي الامن لمحافظتي كركوك وصلاح الدين» شمال بغداد.

بدوره، قال لطيف حميد الطرفة محافظ واسط « انتظرنا هذا اليوم طويلا، وما جاء الا بعد جهد بذله منتسبو القوات الامنية، وما قدموه من تضحيات من اجل حرية واستقلال العراق».

واوضح الطرفة ان مذكرة تفاهم امنية تم توقيعها مع قائد عمليات واسط في القوات المتعددة الجنسية تنص على تولي الاجهزة الامنية العراقية أمن المحافظة.

من جهته، قال الرائد عزيز لطيف الامارة آمر قوة الرد السريع في الشرطة ان العام الحالي شهد عمليات تطهير المدن والاحياء في المحافظة من المسلحين والاسلحة كما قبض على متورطين في عمليات مسلحة صدرت بحق ستين منهم احكاما قضائية.

من جهته، قال اللفتنانت جنرال لويد اوستن الرجل الثاني في القيادة العسكرية الاميركية في العراق، ان «الاوضاع في واسط تؤثر على امن بغداد، لانها كانت معبرا للعدو لنقل سلاحه عبر المحافظة لمهاجمة قوات الامن العراقية وقوات التحالف».

واضاف «خلال السنة الاخيرة، واجه اعداء العراق صعوبات جمة بسبب التحسن الامني في واسط حيث نجحت العمليات العسكرية الى اقصى حد في منع تدفق الاسلحة والمتفجرات».

وتابع «منذ سبعة اشهر خلت، كانت واسط تشهد ١٦ الى ١٨ هجوما في الاسبوع. اما الان، فان المحافظة لم تعد تشهد اي هجمات وهذا النجاح الكبير يعود بشكل كبير الى المستوى الرفيع من التعاون بين الوحدات الامنية كافة».

وفور الانتهاء من القاء الكلمات، استعرض الحاضرون الوحدات العسكرية المشاركة في امن المحافظة من جيش وشرطة وحرس حدود إضافة الى الدفاع المدني.

ووقع على تسلم الملف الأمني محافظ واسط لطيف حمد الطرفة والجنرال اورستن نائب القائد العام للقوات متعددة الجنسيات في مناطق وسط العراق.

السلطات المحلية في واسط لم تفرض حظرا للتجوال كما فعلت بقية المحافظات اثناء تسلم ملفاتها الامنية غير ان جملة من الاجراءات الاحترازية نفذت في المحافظة وتمثلت بتشديد الرقابة الامنية في حواجز التفتيش وانتشار اوسع للاجهزة الامنية في المحافظة.

وما تزال خمس محافظات عراقية خاضعة لسيطرة القوات الاميركية هي بغداد وديالى ونينوى وصلاح الدين وكركوك.

وستتمركز القوات الاميركية في قواعدها في المحافظة ولن تتدخل في اي عملية عسكرية الا بناء على طلب مجلس المحافظة حيث توجد القوات الامريكية في معسكر «دلتا» غرب الكوت العراقية. وهناك ايضا معسكر النعمانية، شمال غرب الكوت.

وكانت مصادر في مجلس المحافظة اشارت الى ان المجلس تقدم بمذكرة للحكومة العراقية يطالب فيها اجراء التعديلات على الفقرة السادسة لاتفاقية التسليم التي تبيح للقوات الامريكية اعتقال من تراه مشتبها به من دون الرجوع الى مجلس المحافظة بعد الانتهاء من عملية تسلم الملف الامني.

وبذلك تكون واسط آخر محافظة جنوبية تتولى سلطاتها مهامها الامنية بدلا من القوات المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة وما تزال محافظات بغداد وديالى وصلاح الدين وكركوك ونينوى تحت السيطرة الأمنية للقوات الأمركية.

وكانت تنتشر في واسط القوات الاوكرانية التي تسلمت مهام الامن واعادة اعمار البنى التحتية في واسط في آب من العام الفين وثلاثة وعملت على تأهيل البنى التحتية حيث نفذت مئة وثمانية مشاريع خدماتية تتضمن ترميم وتاهيل مدارس وتنقية مياه الشرب وشق طرق ريفية.

كما ساعدت على تدريب عناصر من الجيش وحرس الحدود لضبط الحدود مع ايران.

وتواجدت ايضا في واسط القوات الجورجية والكازاخستانية التي اعلنت في مطلع الشهر الجاري عن اجلاء اخر قوات لها في العراق والمتمركزة هناك بعد ان بدات قبلها القوات الجورجية بالانسحاب بناء على طلب الحكومة الجورجية ولكنها اكملت انسحابها نهائيا في الشهر الجاري

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحذر:

الملايين من العراقيين في خطر بسبب المياه الملوثة

جنيف/بغداد/المدى

يتعرض الملايين من العراقيين لخطر الإصابة بالأمراض جراء نقص الرعاية الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي في العديد من أرجاء العراق، حسبما قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر امس في بيان صدرعنها تلقت المدى نسخة منه.

وصرح خوان بيدرو شيرير، رئيس بعثة العراق في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «ظهر بعض التحسن في الأشهر الماضية، في المجال الأمني وتقديم الخدمات الضرورية. وقد تم تزويد الكثير من الناس بالخدمات الصحية والماء النقي. لكن ليس لدى مجاميع كبيرة من العراقيين الاختيار إلا و إن يشربوا الماء الملوث وان يعيشوا في ظروف غير صحية. وهذا بدوره يؤدي إلى معاناة من الأمراض عند بعض الأشخاص الذين يبحثون عن العناية الطبية من نظام صحي، هو أصلا، محدود القدرات.

واضاف «إن قلق اللجنة الدولية للصليب الأحمر ينصب على ٤٠٪ من العائلات الموجودة بصورة رئيسية في الريف والضواحي التي لاتغطيها شبكات للمياه. وتبلغ تكلفة شراء جليكان ماء ذي العشرة لترات نصف دولار. أما الذين لا يستطيعون تحمل شراء الماء، فيلجأون إلى استخدام مياه الأنهار والآبار والتي غالبا ما تكون ملوثة. حتى بالنسبة للذين يحصلون على الماء عبر شبكات المياه في بيوتهم، فهم يواجهون النقص الدائم بسبب قلة صيانة شبكة المياه. ومما يضاعف عجز شبكة المياه هو التوصيلات غير النظامية في تلك الشبكات من اجل التزود بالماء. زد على ذلك، الكثير من العراقيين يتأثرون بالتلوث الناجم عن مخلفات المنازل المتراكمة ومياه المجاري «. وقالت سيدة في مستشفى أبو غريب العام، قرب بغداد، «ليس لدينا ماء صاف في المنزل. مصدر الماء الوحيد لنا هو النهر».

واشار شيرير ان الكادر الطبي « يواجه نقصاً حاداً في الموارد والتجهيزات. إن المرافق الصحية المتأثرة والتي في بعض الأوقات تكون قديمة الطراز تعاني نقصاً في الصيانة و العناية بالصرف الصحي. غالبا ما يحصل انقطاع في التيار الكهربائي ما يجعل الكثير من تلك المرافق تعتمد على المولدات الكهربائية الاحتياطية. إضافة إلى ذلك، كلفة العلاج الطبي تبقى أمرا صعبا على الكثير من الناس وعلاج أمراض مزمنة كالسرطان غالبا ما يتوفر فقط في بعض المستشفيات في المدن الرئيسية «.

واكد «إن الماء والصرف الصحي والعناية الصحية هي من اولويات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق. ففي هذا العام وحده، استفاد أكثر من أربعة ملايين شخص من عمليات الصيانة التي أجرتها اللجنة الدولية على شبكات الماء والصرف الصحي وكذلك إعادة تأهيل العيادات والمستشفيات. إن خبراء اللجنة الدولية يعملون مع السلطات من اجل إصلاح وصيانة محطات الضخ من اجل تامين ماء صالح للشرب لمئات الآلاف من الناس. وتوفر المنظمة كذلك الأدوية وأدوات الجراحة للمستشفيات».

. وأضاف السيد شيرير، «نستطيع أن نقدم المساعدة بصورة أفضل للناس وللمؤسسات وذلك لأننا الآن نستطيع الوصول اليهم أكثر من السنوات الماضية. نحن نخطط لزيادة مساعداتنا بصورة متقدمة في العراق. لكن الحاجات في تزايد بصورة مستمرة على الرغم من الجهود الكبيرة للسلطات وزيادة المساعدات الإنسانية». وشّدد السيد شيرير على الحاجة المستمرة من اجل تعزيز حماية المدنيين المتأثرين من النزاع. وقال، «من الواضح، إن عدد الضحايا بين المدنيين اليوم هو اقل مما كان عليه في ذروة النزاع. ومع هذا، في كل يوم يقع الرجال والنساء والأطفال ضحايا ويجرح الآخرون جراء الهجمات العشوائية. أود تذكير كل أطراف النزاع على إن حماية حياة المدنيين هو أمر ملزم في القانون الدولي الإنساني».